العلاقات المصرية ـ التركية في مرحلة ما بعد مبارك

بشير عبد الفتاح(*)

أولًا: العلاقات الإقليمية للجمهورية المصرية الثانية.

ثانيًا: تركيا والثورة المصرية.

ثالثًا: النموذج التركي.

رابعًا: سيناريوهات المستقبل.

خامسًا: تحديات.

مقدمة

لم يكن الحديث عن العلاقات المصرية ـ التركية وليد الجدل الفكري والسياسي الهائل، الذى أنتجته ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، حيث حظى هذا الملف باهتمام واسع النطاق على الجانبين التركي والمصري، خلال سنى ما قبل تلك الثورة، بل وتحديدًا قبل عشرة أعوام مضت، حينما وصل «حزب العدالة والتنمية» إلى سدة السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتنامي رغبته في إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية، وفي القلب منها العلاقات الإقليمية، ثم بدأ هذا الاهتمام بالعلاقات التركية ـ المصرية يتزايد تدريجيًا، خصوصًا من الجانب التركي، الذى

* باحث في الشئون التركيـة، ومدير تحرير مجلة الديمقراطيـــة.

obeikandl.com

أسفرت اعتبارات محلية وإقليمية ودولية عديدة، سنتعرض لها لاحقًا في متن هذه الورقة، عن دفعه بقوة نحو توثيق عرى التقارب والتعاون مع الجانب المصري في شتى المجالات، حتى في عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك.

غير أن الاهتمام بتعزيز العلاقات المصرية ـ التركية قد شهد نقلة نوعية بحق، بعد سقوط نظام مبارك، وبروز الحديث عن تحرير السياسة الخارجية المصرية من القيود التي كانت تكبل صانع تلك السياسة عن إعلاء المصالح المصرية فوق أية اعتبارات أخرى تحكم مسارات تلك السياسة، وإزالة الخطوط الحمر، التي فرضتها واشنطن وتل أبيب على مستويات التقارب في علاقات مصر بالقوى الإقليمية والدولية المختلفة، خصوصا تركيا وإيران.

وفي هذا الإطار، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على ملف العلاقات المصرية ـ التركية بعد ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، من خلال عدة محاور أولها:

أولًا ـ العلاقات الإقليمية للجمهورية المصرية الثانية

اقتضت طبيعة الثورات، وخصوصية الظرف التاريخي الذى تقع فيه، كما الأوضاع التي تفضى إلى حدوثها، فضلًا عن التداعيات الناجمة عنها على كافة الصعد، أن لا تشكل قضايا السياسة الخارجية أولوية قصوى بالنسبة للقائمين على السلطة في أي بلد يشهد ثورة حقيقية.

فكما هو معروف، لا تقوم الثورات في الأصل لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية للنظام الذى من أجل إسقاطه تقوم الثورة، وإنما هي القضايا الداخلية كالفقر، والتسلط، والظلم، والاستبداد، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الفج، وفشل النظام القائم في التعاطي الناجع مع تلك التحديات وغيرها. وغالبًا ما تتصدر ملفات إعادة بناء الدولة من الداخل، واستكمال مؤسساتها، صدر اهتمامات وأولويات النظام الجديد؛ بغية الانتقال الهادئ والآمن والناجز من مرحلة الثورة إلى حقبة الدولة. وما أن تكتمل عملية الانتقال، حتى تركز الدولة الجديدة كثير من اهتمامها صوب السياسة الخارجية.

ويرتبط الحديث عن سياسة خارجية ممنهجة ومؤسسة، بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات العلاقات الدولية، وليس مجموعة قرارات تتصل بالأوضاع الخارجية لنظام أو نخبة حاكمة، ما لا تعدو كونها ردود أفعال آنية أو مرحلية، باستقرار أوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي، على النحو الذى يسمح بترجمتها إلى سياسات واضحة على المستوى الدولي. فما دامت النخبة الثورية الحاكمة تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية؛ فستظل السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من القرارات التي تصدر استجابة لأزمات ومواقف دولية معينة. وكلما زاد استقرار النظام السياسي الجديد، بمعنى أن تبدأ النخبة الثورية في التحول إلى نخبة سياسية، تعمل من خلال أطر مؤسسية وقانونية أكثر استقرارًا، كلما تطورت هذه القرارات والاستجابات لتغدو سياسة خارجية لها ملامح محددة، تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد، يتمتع بدرجات متعاظمة من التوافق الوطني.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجمهورية الجديدة، أو النظام الجديد، الذى يتشكل بعد الثورة، لا يعمل منفصلًا عن كل ما سبقه من أنظمه. فمن ناحية، لا يمكن في إطار قواعد القانون الدولي، الناظمة لتفاعلات الدول، أن تتذرع الدولة بتغيير النظام السياسي بسبب الثورة للتنصل من التزاماتها الدولية التعاقدية، وهو ما يعنى ضرورة استمرار التزام النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة، وتعاقداتها الدولية، كعضوية المنظمات الدولية، والتزامها بالمعاهدات التي أبرمتها من قبل مع أطراف إقليمية أو دولية.

لكن من جهة أخرى، يجب الاعتراف بأن معطيات على الأرض قد تغيرت بفعل الثورة بما قد يستلزم تغييرا في السياسة الخارجية للنظام الجديد، وهو ما يترجم نفسه في شكل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع تطلعات النخبة الثورية الجديدة ولا يضر بالأمن القومي للدولة.

وإذا جاز لنا القول إن السياسات الخارجية للعديد من دول «الربيع العربي»، لم تتبلور بشكل مستقر ونهائي بعد، ومن ثم لا يتعدى ما يصدر عنها من سلوكيات

ومواقف كونه ردود أفعال آنية على أزمات أو استجابات مرحلية لتحديات، تبقى السياسة الخارجية المصرية، خصوصا حيال دول الجوار، في المرحلة الحالية، أقرب إلى ردود الأفعال منها إلى المبادرات التي تنم عن اتجاهات حقيقية راسخة لسياسة خارجية واضحة المعالم.

وقد وضح ذلك جليًا في تعاطى المجلس العسكري والحكومة الانتقالية في مصر قبل الانتخابات الرئاسية، على سبيل المثال، مع ملفين في غاية الأهمية، هما الموقف من إيران والعلاقة مع إسرائيل.

فما كاد وزير الخارجية المصري بعد سقوط نظام مبارك، نبيل العربي، يعلن أن مصر لا تعتبر إيران عدوًا، ولا ترى موانع جوهرية لتطبيع العلاقات معها، حتى تراجع الرجل لاحقًا، ورهن هكذا خطوة باعتبارات أخرى مهمة، كأمن الخليج، وعدم تدخل إيران في شؤون جيرانها، وتخليها عن استراتيجية تصدير الثورة، وهو التحول الذى أرجعه خبراء إلى ضغوط خليجية، وغربية، وإسرائيلية، انهالت على مصر الثورة؛ لحملها على العدول عن أي تقارب «استراتيجي» مع إيران.

وبدرجة ما من التشابه، جاء تضارب مواقف القاهرة بشأن الرد على انتهاك مروحية عسكرية إسرائيلية لمعاهدة «كامب ديفيد»، بعبورها الحدود مع مصر، وقتلها ستة أفراد أمن مصريين على الجانب المصري منها، في ١٨ أغسطس/ آب ٢٠١١، حيث تناقضت بيانات الحكومة الانتقالية، ما بين «سحب» السفير المصري لدى تل أبيب، أو «استدعائه» من عدمه.

وإذا كانت دول الجوار العربي تسعى بطرق مختلفة لترويض التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي، واستئناسها بغية تعظيم استفادتها منها قدر المستطاع، فلا تألو جهدًا من أجل الاحتفاظ بغنائمها من ذلك النهج عبر المشاركة، ولو جزئيًا، وعن بُعد، وبأدوات متنوعة، في إعادة تشكيل وهندسة ذلك النظام، في أعقاب «الربيع العربي»، يجوز القول إن سياسة مصر الخارجية بعد الثورة، لن تكون على نفس الحال

أو الوتيرة مع كل دولة من دول الجوار، وإنما لن تخل من بعض الاختلافات؛ فلن تكون علاقة مصر بتركيا كعلاقاتها بإيران أو إسرائيل، على سبيل المثال.

وإلى جانب الاعتبارات المحلية أو الداخلية، تلعب اعتبارات إقليمية ودولية دورًا مهما في تحديد مسار علاقات مصر الجديدة بدول الجوار، وفي القلب منها تركيا، وذلك على نحو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقًا في هذه الورقة.

ثانيًا: تركيا والثورة المصرية

يمكن فهم الموقف التركي حيال ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ المصرية في ضوء عدد من الأسس والمعطيات، التي من أبرزها:

على خلاف رؤية الحكام العرب للثورات الشعبية العربية على أنها إما «هوجة» شبابية، أو مؤامرة خارجية، ترتأى تركيا في تلك الثورات عهدًا جديدًا يجتاح منطقة الشرق الأوسط، شبيه بذلك الذى حدث في أوروبا الشرقية، أواخر ثمانينيات القرن الماضي. لذلك، ناشدت الحكام العرب أن يتجاوبوا فورًا مع مطالب شعوبهم بالتغيير؛ كيلا يواجهوا مشاكل كبيرة، وحفاظًا على أمن المنطقة واستقرارها. ورفضت أنقرة على لسان وزير خارجيتها، داوود أوغلو، مبررات كثير من الحكام العرب بأن موجة الانتفاضات الشعبية في المنطقة هي محض مؤامرات من تدبير عناصر أجنبية. ففي كل تلك الدول كانت بداية الثورات أصيلة قادها الشباب العربي التواق للديمقراطية والرخاء الاقتصادي. واعتبر أوغلو أن الاعتقاد بأن تلك الثورات تقودها عناصر أجنبية يعني أنه لا يمكن للشعوب العربية المطالبة بالتغيير، وهو ما يعد انتقاصًا من قدرهم.

يأتي موقف تركيا من الثورات العربية في سياق تطورات مهمة اعترت علاقات أنقرة بالعالمين، العربي والإسلامي، في ظل حكومة «العدالة والتنمية». فبعد أن عاشت تركيا عقودًا عديدة منطوية على نفسها، ومكتفية بالغرب حليفًا وصديقًا لها؛ شهدت السنوات التسع الأخيرة تغيرًا جذريًا مهمًا في السياسة التركية، على صعيد التقارب مع العالم العربي. ولقد أدت هذه السياسة إلى زيادة انفتاح الأخير على تركيا، التي حصدت

بدورها ثمار تلك السياسة في شتى المجالات. فبالإضافة إلى زيادة الاستثمارات والصادرات التركية إلى العالم العربي، احتل السائح العربي المركز الأول، من ناحية العدد، بين السائحين القادمين إلى تركيا من شتى دول العالم.

تركيا دولة ديمقراطية، وليست مهددة بثورات مماثلة، خصوصًا وأن حكومة «العدالة والتنمية» تتخذ خطوات إيجابية مهمة على طريق تسوية المسائل الإثنية العالقة، كالقضية الكردية، والأرمنية، والعلوية، والمسيحية وغيرها. ومن هنا، كان انحياز الخطاب التركي إلى الديمقراطية في غالبية الثورات العربية، ومطالب الشعوب بإقرارها. ويمكن للدول العربية التي شهدت ثورات، وأطاحت بأنظمة، أن تستفيد من تجربة تركيا في تحجيم الدور السياسي للجيش، والإصلاح الدستوري، خصوصًا بعد أن تنامى دور الجيش في هذه الدول، بعد مساندته ثورات الشعب لا سيّما في مصر وتونس.

تؤكد تركيا رفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وحذرت مرارًا من التدخل الأجنبي في الشئون المصرية والتونسية والليبية، مستخدمة مقولة محمد فريد: «إن مصر للمصريين، وتونس للتونسيين، وليبيا لليبيين»، وذلك لتوضح أنها لا تريد التدخل في شئون مصر، وترفض أن تتدخل أية دولة أخري في شئونها. وأعلن أردوغان مرارًا أن أية نصائح تسديها تركيا للأنظمة العربية تأتى في سياق الصداقة والإخوة، وليست الوصاية. وفي هذا السياق، لا تسعى تركيا إلى تصدير نموذجها القائم على ديموقراطية غربية وإسلام حضاري، لكنها تعرف أن كثيرين في العالم العربي يدعون إلى استيراده، والاستفادة منه في رسم معالم المرحلة المقبلة، بل تعرف أيضًا أنه لا يمكن استنساخه؛ كونه وليد التجربة التركية الفريدة، التي مزجت بين العلمانية والإسلام.

وخلافًا لإسرائيل، وأيضًا إيران، لا ترى تركيا في توجهها نحو الشرق مشروعًا للهيمنة، أو للاستقواء، وافتعال النفوذ. لكنها تعرف أن علاقات التعاون واحترام الآخر، قد تعود عليها بأكثر مما يمكن أن تجنيه من السعي المحموم إلى هيمنة بمفاهيم بالية، قد تستفز شركاءها وأصدقاءها.

حسابات مصلحية: لم تكن مواقف تركيا من الثورات الشعبية العربية بمنأى عن حسابات حكومة «العدالة والتنمية»، لتوظيف تلك المواقف لخدمة السياسة والمصالح التركية في اتجاهات شتى، تتماشى وما بلوره وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في كتابه المعنون: «العمق الاستراتيجي»، قبل أكثر من عشرة أعوام، وهو الكتاب المعروف بأنه دستور السياسة الخارجية التركية الجديدة؛ حيث يقول: «لأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع، جيو سياسيًّا، وجيو ثقافيًّا، وجيو اقتصاديًّا، في المنطقة؛ فعلينا اعتماد مقاربة استراتيجية تُمكِّنها من تجاوز التمزق الجيو ـ سياسي، والجيو ـ ثقافي، والجيو ـ اقتصادي، وتمكنها من الإحاطة بالمنطقة، بوصفها كلاًّ متكاملًا. كما يجب عليها تطبيق هذه المقاربة على مراحل، ومرونة تكتيكية كافية. ومثل هذه المقاربة لن تسهم في زيادة تأثير تركيا في المنطقة فحسب، بل ستمكِّن تركيا، أيضًا، من الاضطلاع بدور لا يمكن إغفاله في التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية.

فمن جهة، تبذل تركيا جهودًا حثيثة في اتجاه إنجاح الثورات العربية، وظهور وجوه سياسية واقتصادية جديدة، تفتح آفاقًا أرحب في مجالات التعاون بينها وبين دول المنطقة؛ ومن ثم كان العامل الاقتصادي مدخلًا أساسيًّا في هذه المرحلة، من أجل تعزيز التعاون مع مصر ما بعد الثورة، في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة الاقتصادية لكل من تركيا والعالم العربي.

لذلك فقد اصطحب أردوغان، خلال زيارته إلى مصر، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، ستة من وزرائه، وعددًا كبيرًا من المسؤولين والمستشارين السياسيين، وأكثر من ٢٥٠ رجل أعمال، ومستثمر تركي؛ وهو ما أضفي على الزيارة طابع الزيارة الاقتصادية في المقام الأول؛ حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين، في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا، من ٣،٥ مليار دولار، إلى ٥ مليار عام ٢٠١٤ م؛ لتصبح ١٠ مليار عام ٢٠١٥.

ويمثل العامل الاقتصادي محورًا أساسيًّا في سياسة تركيا الخارجية؛ فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي، خلال

السنوات الخمس الأخيرة، تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية، ولا سيّما سوريا، واليمن، وليبيا، ومصر، والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية؛ فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة؛ جرَّاء وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، لم يبتعد موقف تركيا من الثورات العربية عن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والولايات المتحدة. فمن شأن التغيرات الجديدة التي ترتبت، وستترتب، على تلك الثورات الشعبية، وأنظمة الحكم التي المتمخضة عنها، أن تجبر القوى الثلاث على التفكير مجددًا في أهمية الحليف التركي، وإن شكلت ديمقراطيته مصدر إزعاج لبعضها، خصوصًا وأن تركيا ظلت تشكل نموذجًا مستقرًا للعالم الإسلامي، كمثل للإسلام الحداثى، المستنير، الليبرالي، في الوقت الذى ترجح جاهزية وأحوال بعض الدول العربية الثورية فرص التيارات الإسلامية السلفية، المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل، للمشاركة الفاعلة في السلطة والحكم.

كذلك، تحاول تركيا استثمار مواقفها من الثورات العربية؛ لدعم مساعيها الرامية لبلوغ حلمها الأوروبي، وهو ما وضح في تصريحات وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، خلال أحد مؤتمراته الصحافية، عندما سئل عما إذا كانت الشراكة مع سوريا والعراق بديلًا عن طموحات تركيا لعضوية «الاتحاد الأوروبي»، فأجاب أن على «الاتحاد الاوروبي» أن يقدر لتركيا سعيها إلى دفع جوراها العربي، من أجل الارتقاء بقوانينه وسياساته الى مستوى «الاتحاد الاوروبي»، من خلال هذه الشراكات، التي تشجع تلك الدول على تبنى إصلاحات داخلية مهمة.

ويبدو أن هذا المسعى بدأ يؤتى أكله، ففي نهاية مارس/ آذار ٢٠١٢، أعلنت مسؤولة فنلندية رفيعة، إبان زيارة رسمية إلى تركيا، إن بلادها العضو في «الاتحاد الأوروبي» تساند جهود أنقرة للحصول على العضوية الكاملة، وأكدت أن بلادها ستواصل دعم هذه الجهود لأن الموقف الفنلندي يرى أن ضم تركيا سيزيد «الاتحاد الأوروبي» قوة.

وأضافت في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التركي عبدالله غول، عقب محادثات رسمية: «لا نعرف سبب تخوف بعض الدول الأعضاء من عضوية تركيا في الاتحاد»، داعية التجمع الأوروبي إلى المضي قدمًا في مفاوضات العضوية مع تركيا.

وبعدها بأسابيع، أعرب رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عن خلافه العميق مع الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، حول انضمام تركيا إلى «الاتحاد الأوروبي». وقال كاميرون خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي أردوغان، الذي زار لندن، إن «هناك أشياء نتفق بشأنها، بين الرئيس ساركوزي وبيني، وهناك أشياء نختلف عليها بالعمق، مثل انضمام تركيا إلى «الاتحاد الأوروبي» الذي أدعمه بقوة».

وداخليًا، بمقدور حكومة «العدالة والتنمية» توظيف موقفها الداعم للثورات العربية من أجل تأكيد تمسكها بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنهج الليبرالي العلماني، غير المعادي للدين. فمثلما قوبلت الثورات الشعبية العربية بترحاب دولي، وتقدير غربي للشعوب العربية الثائرة، تركت أصداء مهمة داخل تركيا، التي بدأت نخبها العلمانية والمستغربة، التي ترى أن تركيا جزء من المنظومة الغربية، تتخلى عن عدم ارتياحها إزاء مبادرات التقارب مع العالم العربي، التي بدأها رئيس الوزراء الراحل، تورغوت أوزال، مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، واستكملتها حكومة «العدالة والتنمية» بقيادة أردوغان مع مطلع هذه الألفية، معتبرة أن أنظمة دول الشرق الأوسط، في عمومها، أنظمة دكتاتورية، ومناهضة للديمقراطية. فلقد أفضت الثورات الشعبية المتعاقبة في الدول العربية، والمطالبة بتطبيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية، إلى دفع هذه النخب التركية لمراجعة مواقفها حيال تقارب حكومة «العدالة والتنمية» مع العالم العربي. الأمر الذى من شأنه أن يقلص الممانعة الشعبية التركية لذلك التقارب، في الوقت الذى شهدت علاقات تركيا مع الغرب وإسرائيل ارتباكًا ملحوظًا، وهو ما زاد من أرصدة وشعبية حكومة «العدالة والتنمية»، في أوساط العلمانيين والليبراليين الأتراك، التي تبلورت في نتيجة الانتخابات البرلمانية، حيث حقق حزب «العدالة والتنمية» فوزًا كبيرًا.

تبديد الحساسية المصرية: جاء موقف تركيا من ثورة مصر في ظل مناخ قلق من العلاقات بين البلدين، خصوصًا بعدما أثار تنامي الدور الإقليمي التركي في المنطقة بالتزامن مع تراجع نظيره المصري، بشكل ملحوظ، خلال العقد الأخير، حفيظة الساسة المصريين في النظام المخلوع، وزاد من حساسيتهم حيال تركيا، وهو ما تجلى في مؤشرات عديدة أبرزها: رفض مصر طلبًا تركيًا بإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، أسوة بما فعلت تركيا مع غالبية البلاد العربية، ثم تغيير مناهج التاريخ المصرية، ووضع كلمة «الغزو العثماني»، بدلًا من «الفتح العثماني»، فضلًا عن تصريح السفير المصري في تركيا بما معناه «إننا لا نغار من تركيا»، وهو ما رد عليه السفير التركي في القاهرة، حسين عوني بوصطالي، بما معناه «إننا لسنا أفضل من أحد، ونتمنى أن يتحقق النمو الاقتصادي في مصر، وأن تكون مصر من أغنى دول العالم».

ولقد أظهر الأتراك، حكومة وشعبًا، اهتمامًا ملحوظًا بتطورات تلك الثورة، وحرص المسؤولون الأتراك على التأكيد بأن موقف بلادهم من ثورة مصر، مبنى على الأخوة والصداقة، استنادًا إلى الأسس التي وضعتها تركيا لنفسها، والمعتمدة على تحقيق التعاون، والتضامن، وتوطيد علاقات الإخاء والصداقة مع مصر والدول العربية. وبقى مستوى المواقف التركية من ثورة مصر، صعودًا وهبوطًا، معلقًا، بدرجة كبيرة، على ردود أفعال النظام المصري السابق على أية تحركات، أو تصريحات تركية في هذا الخصوص.

ففي بداية الثورة المصرية، دعا أردوغان النظام المصري إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب، والعمل على توفير المناخ الديموقراطي، الذى يضمن حرية الرأي والتعبير، ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بالتنحي، خرج أردوغان بتصريح، وكأنه يوجه خطابًا لمبارك، قال فيه: « إن الدنيا فانية، والكفن بلا جيوب، فلن يأخذ حي شيئًا من حرث الدنيا»، ودعا مجددًا إلى الاستماع إلى مطالب الشعب بسرعة، ولم يقل «الآن» كما قالت الولايات المتحدة، وأوروبا.

وعلى الفور، أطلت برأسها الحساسية المصرية حيال تركيا، حيث قامت الخارجية المصرية بتقديم اعتراض رسمي لنظيرتها التركية، مطالبة إياها عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية، ورغم أن هذا الموقف التركي، أو ما يشابهه، قد صدر من الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوربية، لم تتخذ القاهرة بشأنهم هذا الإجراء. وعقب هذا الأمر، هدأ أردوغان من حماسه، وعاد محذرًا من التدخل الأجنبي في الشئون المصرية، والتونسية، والليبية، ومؤكدًا أنه لا يريد التدخل في شئون مصر، وأنه متمسكًا بتعزيز علاقات الصداقة والإخوة بين البلدين.

وبعد تنحى مبارك وتولي المجلس العسكري أمور الحكم في مصر، عاد أردوغان إلى حماسه، حيث قال في الخطاب الذى ألقاه في سقاريا، في ٢ فبراير/ شباط ٢٠١١: «يجب عمل انتخابات حرة وعادلة، على الفور، للحيلولة دون حدوث أزمات واضطرابات على خلفية التحريضات الخارجية، وتأسيس الديموقراطية الدستورية، وقد دعونا مصر إلى حل أزمتها الاقتصادية، وإلى عقد اجتماع دولي كي يضع كل منا إسهاماته لمساعدة مصر على تخطي هذه الأزمة، وإذا كانت المشكلة في الطعام والعلاج واللباس، يمكننا أن نشرك الهلال الأحمر التركي، ونكلفه بتوفر تلك الاحتياجات ونمد لهم يد العون».

وفي انتقاد غير مباشر للنظام المخلوع، قال أردوغان: «إننا لم ننظر إلى مطالب الشعب المصري باستعلاء، ولم نقل كما قال بعضهم، أنهم لا يستحقون الديموقراطية، أو إنهم ليسوا جاهزين لها»، فقد ثار هذا الشعب، وطالب بالديموقراطية باعتبارها حقه الطبيعي، فلاذ بالصمت من كانوا بالأمس يقولون إن الديموقراطية أمر كثير على الشعب المصري، فهؤلاء عندما توافق الديموقراطية مصالحهم يقولون إن الديموقراطية حق من حقوق الإنسان، وعندما تعارض مصالحهم يصمتوا، ويتغاضوا عنها، فآلام وهموم المصريين والتونسيين هي آلامنا وهمومنا، فنظرنا إلى الأحداث الكائنة في المنطقة وطالبنا الاستماع إلى صوت الشعب، فقد خرجنا وتحدثنا بدافع الأخوة، وإننا كشعب أقر بسيادة القانون، قدمنا بعض النصائح الأخوية إلى مصر، ولم ننظر إلى الأحداث في

مصر من منظور المصالح الشخصية، فقد راعينا لهم حق الجوار. فإننا نعيش مع الشعب المصري أفراحه وأتراحه، وإننا سنتخذ الخطوات اللازمة من أجل مصر، وإن مصر ستخرج من هذه الفترة أقوى وأعظم، فيوجد بيننا وبينهم علاقة أخوة، وإننا سنستمر في دعم الاستقرار والأمن الداخلي في مصر».

وانطلاقًا من إدراك تركيا لأهمية مصر، وللتداعيات المحلية والإقليمية والدولية المهمة لثورتها، قام الرئيس التركي عبد الله جول، بمبادرة فريدة لزيارة مصر يوم ٤مارس/ آذار ٢٠١١، ليكون أول رئيس جمهورية يزور مصر بعد الثورة، ويلتقى شبابها. وخلال الزيارة، أكد جول على أهمية تخطى مصر للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، واستعادة دورها الإقليمي، كما أكد أيضًا حرص بلاده على تقديم الدعم القوى لمصر خلال المرحلة الانتقالية، وزيادة آفاق التعاون معها في ظل الصداقة التي تجمع الشعبين، ووجه جول رسالة إلى إسرائيل أثناء الزيارة، موصيًا إياها بقراءة الموقف في مصر قراءة صحيحة.

كذلك، التقى الرئيس التركي بكل أطياف الشعب المصري، وزار المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، الذى قال له جول: «لقد انتهيتم من الجهاد الأصغر، وبدأتم الجهاد الأكبر»، وهو اللقاء الذى عكس دلالات مهمة بخصوص علاقة حكومة «العدالة والتنمية» بجماعة الإخوان. وفي مسعى لمغازلة المجلس العسكري ،أكد جول على ثقته في أن المجلس سيقود مصر نحو «ديمقراطية حقيقية»، وليس لديه أية مطامع بالتدخل في الحكم، حسبما أكد له المشير حسين طنطاوي، خلال مباحثاته معه. وأكد جول ثقته الكاملة في أن تونس ومصر تمضيان على الطريق الصحيح، واستشهد ببعض المؤشرات الإيجابية؛ كحرية تأسيس الأحزاب، وتغيير الدساتير، وإزالة القيود على العمل السياسي، ومحاربة الفساد والفاسدين. كما أبدى أمله في أن تسهم ثورة مصر في تبديد الحساسيات المصرية القديمة حيال تركيا، وأن تشهد العلاقات بين البلدين، مستقبلًا، انطلاقة جديدة على كافة الأصعدة والمستويات، بما يعود بالنفع على كليهما، ويعزز من فرص الاستقرار والتعاون المشترك على مستوى المنطقة برمتها.

وفي محاولة جديدة لطمأنة المصريين، أعلن سفير تركيا في القاهرة حسين عونى بوطصالى، في لقاء بعدد من الصحفيين المصريين في منزله، صيف العام ٢٠١١، أن تركيا لا تفرض نموذجها الإصلاحي على دول المنطقة، وأنها تؤمن بقدرة مصر على خلق نموذج إصلاحي خاص بها يبهر العالم، كما أبهرته ثورتها في ٢٥ يناير/ كانون الثاني. وأكد بوصطالى أن على العالم تعلم احترام مصر وإرادتها الحرة، التي أكدتها ثورة الشباب، ومنحت المصريين الحرية التي يستحقونها.

وفي صيف العام ٢٠١١، جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي أدروغان إلى مصر، طاوية دلالة رمزية مهمة؛ إذ إنها الزيارة الخارجية الأولى التي يقوم بها أردوغان بعد فوزه في انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١١، والتي تخالف العرف الدبلوماسي التركي بأن تكون أولى زيارات رئيس الوزراء إلى قبرص التركية أولًا، ثم إلى أذربيجان الشقيقة التركية؛ ومن ثَمَّ فهذه الزيارة استبطنت رسائل ودلالات عديدة في سياق تحولات وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عامة، وتجاه مصر، وإسرائيل خاصة.

كذلك، حاولت القيادة السياسية التركية الاستفادة من الجاذبية التي يحظى بها «النموذج التركي» في العالم العربي، وهو النموذج الذي روجت له وسائل الإعلام الغربية والعربية بقوة، في الأعوام الأخيرة، باعتباره تيارًا ثالثًا، استطاع إحداث توازن بين العلمانية والإسلام.

ورغم أن زيارة أردوغان إلى مصر تناولت الكثير من القضايا، والموضوعات، والاتفاقات، إلا أن حديث أردوغان عن العلمانية كان هو النقطة الأبرز، التي تركت تأثيرها لدى تيارات المجتمع المصري المختلفة (الإسلامية، والليبرالية، واليسارية)، تلك القوى التي كانت تنتظر من زيارة أردوغان الحصول على تأييد لبرامجها، ومشاريعها الوطنية؛ حيث رأى كل تيار منها أنه يمثل الرؤية الأردوغانية في مصر؛ ففوجئت هذه التيارات بأن أردوغان لا يمثل التيار الإسلامي، أو التيار الليبرالي، أو التيار اليساري، كلاًّ على حدة؛ بل يمثل كل هذه التيارات مجتمعة، تحت مظلة «المشروع الوطني».

وهو المشروع الذي دعا أردوغان كافة القوى السياسية والوطنية في مصر إلى تبنيه، بتجاوز التمزقات الأيديولوجية، والصراعات الشخصية.

وأعلن أردوغان أن دولته لا تستهدف تصدير «النموذج التركي»، إيمانًا منها بأن كل دولة وحدها هي القادرة على إنتاج نموذجها الخاص، وأن تركيا يمكنها فقط تقديم يد العون إلى أصحاب المشروعات الوطنية، بما تملكه من خبرات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والأمنية.

وقد حملت زيارة أردوغان أيضا في طياتها رغبة لتعزيز التقارب المصري ـ التركي، في وقت تشهد علاقة الطرفين بتل أبيب برودًا لافتًا. فقد شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في الفترة الأخيرة، توترًا متزايدًا انتهي بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي، وتجميد العلاقات التركية مع إسرائيل في المجالات العسكرية والدفاعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها الحربية نحو شرق البحر المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسرائيلية على مياه المتوسط. وقد جاءت هذه التطورات بعد صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف بتقرير «بالمر» بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، في نهاية أغسطس/ آب ٢٠١١، وهو التقرير الذي أضفي الشرعية على حصار غزة.

فيما تزامن ذلك مع تصاعد التوتر بين مصر وإسرائيل، بعد قتل الأخيرة جنود مصريين على الحدود، ورفضها الاعتذار، أو تحمل المسؤولية؛ فاندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة، واستلهمت روح الموقف التركي تجاه إسرائيل، وقامت بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وهو ما اضطر السفير الإسرائيلي إلى مغادرة مصر.

ويمكن الادعاء بأن حالة العزلة التي تحاول تركيا فرضها على إسرائيل، خاصة بعد قيام الثورات العربية، كانت واحدة من أهم الأهداف الاستراتيجية لهذه الزيارة، وإن لم تُتوَّج بمعاهدات، أو اتفاقات استراتيجية في هذا المجال بين مصر وتركيا .وكان للخطاب الذي ألقاه أردوغان في اجتماع جامعة الدول العربية، بشأن الموقف التركي من إسرائيل، تأثيره البالغ لدى الدول العربية وشعوبها، خاصة وأنه ينطلق من القاهرة موجهًا إلى المجتمع الدولي؛ حيث أعلن أن دولته أضافت شرطًا ثالثًا لعودة العلاقات

التركية ـ الإسرائيلية إلى سابق عهدها، بالإضافة إلى شرطي الاعتذار عن قتل الأبرياء، ودفع التعويضات لأسر الشهداء الأتراك، وهو أن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة.

وقد ربط هذا الشرط حل ملف أزمة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بقضية هي من صميم الهم العربي، والصراع السياسي بين العرب وإسرائيل، خلال العقود الماضية؛ فتركيا تُدرك أن مفاتيح القضية الفلسطينية، بما فيها حصار غزة، في الأيدي المصرية فحسب؛ ومن ثَمَّ كان توجه أردوغان نحو إقامة تحالف استراتيجي ـ من خلال تشكيل مجلس أعلى للحوار بين مصر وتركيا يهدف إلى تطويق إسرائيل في المنطقة.

فضلًا عن ذلك، فإن قيام تركيا بالتنقيب عن البترول والغاز في شرق المتوسط، قبالة سواحل قبرص التركية، إنما دفعت إليه دفعًا؛ لما رأته في السياسات التي ينتهجها القبارصة اليونانيون من امتداد للسياسات الإسرائيلية؛ ومن ثم تكتسب العلاقات المصرية ـ التركية أهمية أكبر، تصب في صالح تركيا، بشأن نذر حرب باردة جديدة تلوح في أفق الشرق المتوسط؛ فمصر وتركيا دولتان تتحكمان في جنوب وشمال شرق البحر المتوسط، ولذلك فإن إقامة تحالف استراتيجي بين هاتين القوتين الإقليميتين قد يكون مؤثرًا في أي صراع مع القوى الدولية، بشأن تقاسم مصادر البترول والغاز في هذه المنطقة.

وقد يصب هذا التخطيط الاستراتيجي في مصلحة كلا من الدولتين (مصر وتركيا)، فأوضاع ما بعد الثورة في مصر تتطلب الوقوف مع حلفاء أقوياء مثل تركيا، التي تتمتع بقدر قوي من القبول لدى الشعب المصري، وتمثل لديه نموذجًا ناجحًا للتعايش بين الإسلام والعلمانية. أما تركيا فتستهدف بتبنيها القضية الفلسطينية تعزيز مكانتها الإقليمية لدى الدول العربية والإسلامية، والإمساك بأوراق ضغط في المحافل والمنتديات الدولية، تحرك بها مصالحها الوطنية في عديد من قضايا النزاع الموجهة ضدها، مثل: المسألة القبرصية، والأرمن، و«الاتحاد الأوروبي».

تعتمد تركيا في محاولاتها للاقتراب من المنطقة على روابطها الدينية والثقافية والاقتصادية مع دول وشعوب تلك المنطقة؛ فكون تركيا دولة سنية يُعد سببًا قويًّا

لقبولها، عربيًّا وإسلاميًّا، في مواجهة ما يعتبره البعض: «المد الشيعي المدعوم من إيران».

فيما تلتقي مصر وتركيا على أرضية مشتركة أخرى وهي التحالف مع الولايات المتحدة، الذي لم يتغير بعد ثورة يناير، لهذا استهدفت زيارة أردوغان التأكيد على وحدة المصالح الوطنية والإقليمية في المنطقة بين مصر وتركيا. وقد تزامنت زيارة أردوغان مع تدشين تركيا اتفاقية نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على الأراضي التركية. الذي، وعلى الرغم من أن تركيا أعلنت أنه ليس موجهًا ضد دولة بعينها، سواء كانت إيران أو إسرائيل؛ فإن إيران تُعد أكثر الدول قلقًا من وجوده.

وقد قام وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بزيارة جديدة لمصر، عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢، التقى خلالها الرئيس مرسى، وجدد عرض بلاده رفع سقف التعاون مع مصر الجديدة إلى أعلى مستوى ممكن في كافة المجالات، حتى أنه منحه ورقة بيضاء، وطلب منه أن يسطر فيها كل ما يريده من الجانب التركي، ووعد بأن تقدم بلاده أقصى دعم ممكن لمصر ولرئيسها الجديد، خلال المرحلة المقبلة .

ثالثًا: النموذج التركي

من بين تداعيات إقليمية شتى للانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة، والتي تزامنت مع اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، وتفاقم الجدل بشأن مستقبل نظم الحكم العربية، وشكل وصيغة النظام الإقليمي العربي، أطل برأسه الجدل حول ما يمكن أن يسمى «النموذج التركي»، كأحد أكثر تلك التداعيات لفتًا للانتباه.

فبعد أن أوشك نضج تجربتها الديمقراطية على الاكتمال، باتت تركيا تمثل نموذجًا ملهمًا للعديد من الدول العربية، التي تشهد تحولات جسام، وتتحسس طريقها نحو غد أفضل، بعد الإطاحة بأنظمة سياسية ظلت متشبثة بالسلطة عقودًا طوال، إذ جنح تيار

عربي وغربي لتبنى فكرة إمكانية استلهام الدول العربية النجاح السياسي والاقتصادي الذي تحقق في تركيا، بما يحافظ على خصوصيات كل دولة منها على حدة.

مصادر الجذب

متعددة هي مصادر الجذب التي تدفع بأصحاب هذا الطرح صوب التفكير في استلهام التجربة التركية، ومن أبرزها:

دحض التعارض بين الإسلام والديمقراطية

نجحت تركيا بقيادة حزب «العدالة والتنمية»، الذى تمثل المرجعية الإسلامية أحد أبرز روافده الفكرية، في تكريس هوية إسلامية معتدلة، تصالح فيها الإسلام مع الحداثة والعلمانية، على الصعيد الحضاري، كما نجحت في حل معضلة تمثيل الإسلام سياسيًا في سياق ديموقراطي تعددي، من دون إقصاء له، وفي الوقت نفسه من دون السماح له باحتكار السلطة. وتمكنت أخيرًا من ضبط دور الجيش في الحياة السياسية، بصفته حاميًا للدستور والشرعية الشعبية، لا حاكمًا مباشرًا، ولا حتى معارضًا انقلابيًا عليها. ومن ثم، فإن التجربة التركية تقدم ردًا عمليًا يدحض نظرية التعارض المطلق بين الإسلام وكل من الديموقراطية والحداثة.

وعقب الانتخابات البرلمانية التركية في يونيو/ حزيران ٢٠١١، أعلن وزير الخارجية البريطاني الأسبق «جاك سترو»، في مقال نشرته صحيفة «تايمز» البريطانية، تحت عنوان» لابد لأوروبا أن تحتضن تركيا الواثقة من نفسها»، والذي تناول فيه السياسة الخارجية النشطة التي تنتهجها الحكومة التركية، والدور المهم الذي تضطلع به تركيا في المنطقة، والنمو الاقتصادي الذي شهدته، وأن فوز أردوغان في الانتخابات البرلمانية يدحض الادعاءات بأنه لا يمكن التوافق بين الإسلام والديمقراطية. وأشار «سترو» إلى أنه من الممكن أن يكون لدى تركيا نظام رئاسي كما في فرنسا، معتبرًا أن

الخاسر الوحيد في هذه الانتخابات هو الاتحاد الأوروبي؛ لأن القادة الأوربيين أداروا ظهورهم إلى أكثر الدول قوة وثراء وديمقراطية في الشرق الأوسط.

الحرص على تقديم نموذج

ما أن راج الحديث عن إمكانية استفادة العرب من التجربة التركية، حتى هرع المسؤولون الأتراك، منذ بداية «الربيع العربي»، نحو التأكيد على أن بلادهم لا تسعى لفرض تجربتها، أو تصدير نموذجها التحديثي والديمقراطي، القائم على المزج بين الإسلام الحضاري، والليبرالية الغربية، على أي طرف، وإن كانت تعي جيدًا أن كثير من الخبراء العرب يعكفون على دراسته؛ لبحث إمكانية استيراده، والاستفادة منه في رسم معالم المرحلة المقبلة في الدول العربية، بل تعرف أيضًا أنه لا يمكن استنساخه؛ كونه وليد التجربة التركية الفريدة، التي مزجت بين العلمانية والإسلام، معتبرة أن كل دولة عربية قادرة على بلورة تجربتها، ومسارها الملائم.

ويبدو أن تلك التأكيدات من قبل المسؤولين الأتراك لم تكن سوى جزء من استراتيجية طمأنة الجيران، وعدم استفزازهم، عبر الإيحاء بعدم نية أنقرة التدخل في شؤونهم، خصوصًا وأن الأتراك يدركون مدى حساسية الأنظمة العربية إزاء هذه المسألة تحديدًا. فعمليًا، وبعد اندلاع انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، كشفت الصحافة التركية والعربية أن أردوغان كان قد طالب الأسد بتسريع وتيرة الإصلاحات، كما أعلن أن القيادة السورية تدرس النموذج التركي بغرض الاستفادة منه، وأن الأسد طلب منه برنامج حزب «العدالة والتنمية»، وأن يتدرب عناصر من حزب البعث في صفوفه على الممارسة الديمقراطية.

وعقب فوزه في الانتخابات البرلمانية، أعلن أردوغان أن نتائجها تقدم نموذجًا للمنطقة والعالم، معتبرًا فوز حزب العدالة انتصارًا ليس له ولتركيا فحسب، وإنما للعرب والمسلمين في كل مكان، ونموذجًا يقتدي به في الشرق الأوسط، والقوقاز،

والبلقان، والعالم. وفي مقابلة له مع إذاعة «مونت كارلو الدولية"، أكد أردوغان أن تركيا هي البلد الذي يضم الإسلام والديمقراطية والعلمانية، ويطبق هذه الأفكار الثلاثة معًا.

العلاقات التاريخية

تضرب العلاقات الحضارية والجيو ـ استراتيجية الوطيدة، كما علاقة التأثير والتأثر المتبادلين سلبًا وإيجابًا، بين تركيا والعالم العربي بجذورها في تاريخ الطرفين، حيث تعود إلى ما قبل الدولة العثمانية. كذلك، تأثرت الحركة الإسلامية التركية، التي يعد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم إحدى إفرازاتها، بجماعة الإخوان المسلمين المصرية، ومن قبلها الحركات الصوفية.

وعلى صعيد العلاقات المدنية ـ العسكرية، ودور الجيش في السياسة، تأثرت الدول العربية والإسلامية سلبًا بأول انقلاب عسكري عرفته المنطقة، وهو انقلاب «الاتحاد والترقي»، في العام ١٩٠٨م، في تركيا، والذي خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش في دول المشرق العربي، التي بدأت تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي استهلها العراق بانقلاب بكر صدقي، في العام ١٩٣٦م، ومن بعده جاء اليمن، وسوريا، ثم مصر، ليبلغ إجمالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية، بين عامي ١٩٣٦ و١٩٧٠ فقط، ٤١ انقلابًا عسكريًا، توالى على إثرها تدخل الجيوش العربية في الشأن العام بصور شتى، تراوحت ما بين ممارسة الضغوط على النخب الحاكمة، إعلان التمرد أو التهديد به، الانقلاب والاستيلاء على السلطة، تقرير السياسات والتوجهات، تغيير هياكل الدولة وهويتها.

الجمع بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية

لعل أبرز مظاهر نجاح التجربة التركية جمعها بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في آن، إذ رافق التحول الديمقراطي نمو اقتصادي شامل ومتواصل. ففي نهاية شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢، أعلن مركز الإحصاء التركي أن تركيا شهدت نموًا

بلغ نحو ١١٪، وحقق الناتج المحلي الإجمالي للأسعار نحو ٢٨٤ مليارا و٨٦٨ مليون ليرة تركية، خلال الربع الأول من نفس العام. وقد زادت نسبة الصادرات في شهر مايو/ أيار، مقارنة بعام ٢٠١١ من نفس الفترة، بنحو ١١,٧ ٪ أي بواقع يبلغ نحو ١٠ مليارات و ٩٤٨ مليون دولار، كما ارتفعت نسبة الواردات لتصل إلى ٤٢,٦٪، أي ما يعادل نحو ٢١ مليارًا و٥ ملايين دولار أمريكي.

وتكمن أهمية الجمع بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في أنه يجنب التجربة الآفات السلبية لمرحلة «ما بعد الديمقراطية»، والتي قد تنجح بعض البلدان خلالها في تحقيق تقدم على طريق الديمقراطية، مع الإخفاق في إنجاز تنمية حقيقية موازية، وهو ما يدفع بمواطنيها للتمرد على الديمقراطية والكفر بها، مثلما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي دول «الربيع العربي»، كتونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، يخشى محللون كثر من أن يفضى تأخر التحول الديمقراطي، مع غياب الأمن، وتعثر الأداء الاقتصادي، إلى تطلع قطاعات شعبية واسعة نحو البحث عن حاكم «مستبد عادل»، يقوم بدور المنقذ، أو المخلص.

معوقات الاستلهام

في خضم الحماس الذى أبداه تيار من الساسة والمفكرين العرب، والأتراك، والغربيين، لفكرة إمكانية تأسي العرب بالنموذج التركي، والاستفادة منه في بناء تجاربهم الديمقراطية، في ضوء جوانب التشابه المتعددة بين أحوالهم والحالة التركية، ظهر تيار آخر يرى أن هناك اختلافات كبيرة بين تركيا ودول العالم العربي يمكن أن تعقد من هذا الأمر.

فإلى جانب وجود خلافات بين كل حالة عربية وأخرى، بشكل يجعل نتائج استلهام كل منها للتجربة التركية، إذا ما تسنى ذلك، مختلفة عن الأخرى، تبدو جلية خصوصيات البيئة والإرث الديمقراطي بين التجربة التركية، وتجارب الدول العربية، ذلك أن هناك رصيد علماني وليبرالي وتغريبي هائل في تركيا، غير متوفر عربيًا بنفس الاتساع والعمق.

هذا علاوة على الاختلافات الجوهرية بين الحركة الإسلامية في كل من تركيا والعالم العربي، برغم تأثر الأولى بالأخيرة، خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين، في مراحل معينة وجوانب بعينها .الأمر الذى أغرى محللين أتراك وغربيين للادعاء بأن الحركات السياسية الإسلامية في الدول العربية يمكن أن تستفيد من عملية التحول، التي تعيشها الحركة الإسلامية في تركيا، وليس من التراكم العلماني التركي.

تباين دور العامل الخارجي

كما هو معروف، فإن مراحل التحول الديمقراطي بعد الثورات تتطلب راع، أو حاضن يقدم الدعم لها، خصوصًا في مراحلها الجنينية، ففي حالة شرق أوروبا، كان هناك الاتحاد الأوروبي، والناتو، والولايات المتحدة، وفي شرق آسيا كانت هناك اليابان بدعم من الغرب. أما في الشرق الأوسط، فيختلف موقف الخارج من التجارب التركية والعربية، ففيما حظيت التجربة التركية بقوة دفع غربية واضحة، لاعتبارات عديدة، لم تلق التجارب العربية ذات الشيء.

أما على صعيد المواقف الغربية من التجارب العربية، فلا تجد دعمًا رسميًا واضحًا لها، برغم التعاطف الشعبي معها، فبرغم حديثها المستمر عن دعم الديمقراطية في العالم العربي، لم تُخف واشنطن قلقها من تنامى فرص صعود جماعة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية، بعد سقوط نظام مبارك. ورغم تنوع الآراء داخل واشنطن في هذا الصدد، واتخاذ الإخوان خطوات مهمة لطمأنة واشنطن وإسرائيل، فيما يخص «معاهدة السلام»، والعلاقة مع واشنطن، يبدو أن الأخيرة لم تتخلص من فزاعة الإخوان المسلمين في مصر، حتى بعد سقوط نظام مبارك.

فلقد سعى مسؤولون أمريكيون بالتعاون مع منظمات اللوبي «الصهيوني» بالولايات المتحدة لحث الإدارة الأمريكية على الضغط على المجلس العسكري المصري؛ لإثنائه عن تمرير قوانين انتخابية، قد تسمح بوصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر، خصوصًا بعدما أفادت معلومات استخباراتية بتقديم واشنطن دعم مالي لجميع الحركات

الإسلامية، بما فيها جماعة «الإخوان المسلمين»، والحركة السلفية، و«الجماعة الإسلامية». وحينما اعترفت الإدارة الأمريكية بوجود اتصالات بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تشمل كل الفصائل داخل الجماعة، وليس البرلمانيين السابقين فحسب، مثلما كان في السابق، عبّر بعض المسؤولين الأمريكيين عن استيائهم من تلك الخطوة، مؤكدين أنه من المفترض أن تقوم إدارة أوباما بعمل كل ما في وسعها؛ لدعم حركات المعارضة الديمقراطية الليبرالية والعلمانية.

ويمكن القول إن طبيعة العلاقات مع الخارج قد لعبت دورًا بالغ الأهمية في التأثير على نظرة الأتراك والعرب للديموقراطية، ومدى استفادة كل منهما من الدعم الغربي لبلوغها، ففي حين آثر العرب الالتزام بأية اتفاقات أو مواثيق دولية، فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لم يفض انضمام بعض البلدان العربية إلى منظومات دولية على مضض، إلى فرض معايير حداثيّة، ولو بالحد الأدنى، على هذه البلدان، كما في مشاريع الشراكة الأوربية، نجد أن تركيا حسمت خياراتها مبكرًا، بل إنها أصبحت مشاركًا فعّالًا في إقامة منظومات دولية أو إقليمية جديدة، واستفادت من تقاربها مع أوروبا؛ لإنجاح المسيرة الإصلاحية فيها، وتسريع وتيرة التحول نحو الديمقراطية والحداثة، إذ جرى تتريك «معايير كوبنهاجن»، عندما أعلن أردوغان أنه وحزبه على استعداد لتطبيقها من أجل مصلحة تركيا، حتى ولو أوصدت أبواب الاتحاد كليًا أمامها.

وبالمقارنة مع نظرة الأتراك إلى أنفسهم كأوروبيين، ومن ثم كشركاء أصيلين في بناء الديموقراطية القارية والعالمية، نجد أن التاريخ والجغرافيا لا يسعفان العرب، ولا الإسلاميين العرب، في بلورة مقاربة موازية تجاه مسألة العلاقة مع الغرب، والموقف من المعايير الديموقراطية. ففي التاريخ القريب، يرى العرب أن أوروبا هي التي بسطت هيمنتها على الدول العربية، وزرعت إسرائيل في المنطقة. ومن ثم قضت الحكمة السياسية، كما تراها الأحزاب العربية الواسعة الانتشار، بالوقوف في وجه الغرب .وفي حين وجدت الأحزاب والحركات السياسية التركية، إسلامية أو غير إسلامية، في معطيات التاريخ، والجغرافيا، والعلاقات الخارجية ما يساعدها على

توطيد الديموقراطية في تركيا، فإن العديد من الأحزاب والقيادات السياسية العربية، بالمقابل، ما برحت توظف تلك المعطيات في الاتجاه المعاكس؛ لتبرير المواقف السلبية تجاه الديموقراطية كما نزعات الاستبداد، بذريعة أن الديموقراطية غريبة عن المجتمعات العربية ومناقضة لقيمها.

الإسلام التركي والإسلام العربي

في حين يمكن الادعاء بوجود فهم معتدل للإسلام، يمثّله حزب العدالة التركي، الذى لعب دورًا مهمًا في تطوير الصيغة التمثيلية الديموقراطية المعتدلة للمرجعية الإسلامية في النظام السياسي التركي، التي بدأت منذ ستينات القرن الماضي، إبان قيام جبهة الشرق، ولكنها أخذت زخمها مع نجم الدين أربكان وحزب «الرفاه»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن ذاته، فيما نضجت واكتملت مع حزب «العدالة والتنمية»، بقيادة رجب طيب أردوغان، في العقد الافتتاحي للقرن الجديد، مستفيدين من السياق السياسي الملائم الذى أفسح لهم المجال.

وفي المقابل، يمكن القول إن هناك إسلام أصولي عربي يعتنق مبدأ الحاكمية، ويتوق إلى ممارسته. ومن ثم فإن إمكانية ظهور إسلام سياسي عربي على غرار حزب العدالة التركي، رهن بقبول الإسلاميين العرب لفكرة الدولة بمحتواها الشامل، لا انتقائهم منها للديمقراطية فحسب. أضف إلى ذلك استمرار غموض مواقف جماعة الإخوان، التي هي أقرب لحزب «العدالة والتنمية»، حيال قضايا عديدة مهمة؛ كولاية المرأة، والأقليات، حتى بعد ثورة ٢٥ يناير، وإذا كان هذا الحال بالنسبة لجماعة الإخوان الأكثر اعتدالًا، والذين عكس اختيارهم اسم حزبهم الجديد «الحرية والعدالة « دلائل على استعدادهم لاستلهام النموذج التركي، فما بالنا بباقي الجماعات والتيارات الإسلامية الأخرى، الجانحة نحو الأصولية والتطرف، بدرجات متفاوتة.

الديمقراطية كأولوية

ثمة فارق آخر بين تركيا والدول العربية يتجلى في مواقف كل منهما حيال مسألة الديمقراطية، حيث يرى بعض الخبراء بأن البلدان العربية ما تزال تفتقد، إلى حد كبير، لديناميكية التحول إلى الدولة، كما المؤسسة التي تضمن سلمية هذا التحول وديمقراطيته. وبدلًا من أن تكون الديمقراطية ضمانة لمشروع الدولة، باتت تمثل خطرًا يهدد بقاءها؛ حسبما يصوره، أو يتصوره، البعض مستهديًا بالمحاولات الديمقراطية الفاشلة السابقة، في أكثر من بلد عربي. ناهيك عن أن غياب الدولة والديمقراطية في العالم العربي يعزز من روابط ما قبل الدولة، ومن نزعات التطرف الدينية وغير الدينيّة.

ويلقي أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، وأحد المنظرين البارزين لحزب «العدالة والتنمية»، الضوء على هذا الفارق، في كتابه المعنون: «العمق الاستراتيجي»، الذى يقول فيه إن «التحول الديناميكي للثقافة السياسية، الذي اكتسب اندفاعة قوية في تركيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يختلف عن الوضع في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث إن الثقافة السياسية في تلك الأخيرة، محصورة بين الأنظمة الملكية، التي تعكس الثقافة التقليدية، وبين الأنظمة الجمهورية، التي لا تحتوي على مساحات ديموقراطية كافية».

وعلى عكس التجارب العربية، نجح النموذج التركي في تحقيق توازن فعال بين الإيديولوجيات، فالتسلط والنزعة العسكرية، والأصولية الدينية والقومية، وكل الديناميات التي عانت منها تركيا لعقود، تكبحها الآن المؤسسات الديموقراطية التركية، وتقاليد الدولة واقتصاد السوق الحرة، والانفتاح المتزايد على العالم، وتعزيز دور المحليات، كمدرسة مهمة للديمقراطية والإدارة. وفيما تستند تركيا إلى ولاء عميق للدولة المتطورة التي ورثتها عن الإمبراطورية العثمانية، نجد أن التغيير الديمقراطي في التجارب العربية يتم تأويله على أنه تهديد للاستقرار والسلم الأهليّين، في غياب مؤسسة وطنية ضامنة، وحامية لذلك التغيير.

أدوار الجيوش

ثمة باحثين عرب يرون في النموذج التركي مصدر إلهام لهم، خصوصًا فيما يتعلق بدور العسكر فيه. فقد كان الجيش التركي منذ البداية المؤسسة الأكثر حداثة، وكان وجوده في حلف الناتو ضمانة لاستمرارية حداثته من جهة، وضمانة لعدم انحراف الدولة التركية عن المسار التحديثي من جهة أخرى. ويمكن القول إن ارتباط الجيش التركي بمنظومة فوق وطنية منحه استقلالية مهمة لجهة دوره في التجاذبات السياسية الداخلية، وحتى في الأوقات التي تدخل فيها الجيش، كقوة قمع داخلية، لم يكن أداة انقلابية لتغليب مصلحة فئة ما وتأبيدها؛ إنه بالأحرى تدخل أمانة لعقيدته المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية التركية، ولضوابط وجوده في منظومة دولية هي «حلف الناتو». ومن جانبها، كانت الولايات المتحدة أكبر داعم لنظام الوصاية العسكرية في تركيا، وكانت وراء كل انقلابات الجيش العسكرية، منذ العام ١٩٦٠، حتى الإطاحة بنجم الدين أربكان في العام ١٩٩٧.

على الجانب الآخر، نجد الجيوش العربية، سواء تلك التي قادت انقلابات على نظم برلمانيّة حديثة العهد، ثم استقرت في السلطة، أو تلك التي نشأت أصلًا على عقيدة حماية السلطة، فالجيوش العربية إما زاولت السلطة بشكل مباشر، أو انحصرت مهمتها الأساسية في حماية السلطة من خصومها في الداخل، أي أنها لم تجرب الاستقلاليّة، ولم يقيض لها أن تكون قوة من قوى الضغط السياسي كما في النموذج التركي. بصياغة أخرى؛ لم تشتبك الجيوش العربية بمشروع الدولة الحديثة بقدر ما اشتبكت بمشروع السلطة، ولم تشتبك بمنظمة فوق وطنية، تساعدها على الارتقاء فوق دورها السابق المحدود، أو تمنحها عقيدة تتجاوز عقيدة المُلك.

وبدورهم، يذهب نفر آخر إلى الزعم بأن التجارب السياسية العربية الحديثة تجنح، في معظم الحالات، باتجاه وضع العديد من الجيوش العربية ضمن قائمة الجيوش «المتدخلة» في العملية السياسية، وأن هذا السمت «التدخلي» يضرب بجذوره في عمق

التاريخ العربي، على نحو امتدت أصداؤه جلية إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث أول تحرك عسكري في مصر بقيادة أحمد عرابي، لم يخل من نزعة سياسية، عام ١٨٨١م، لمقاومة الغزو البريطاني للبلاد، وسط تأييد شعبي كبير، وعلى غير إرادة السلطة المدنية الممثلة، وقتئذ، في الخديوي توفيق، ثم في مطلع القرن العشرين، ابتداءً من انقلاب «الاتحاد والترقي» العثماني، في العام ١٩٠٨م، الذي خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش في دول المشرق العربي.

وقد استند أصحاب هذا الطرح إلى أسباب عديدة من أبرزها: الدور البارز الذى اضطلعت به تلك الجيوش في استقلال بلدانها عن الاستعمار الأجنبي، فضلًا عن هشاشة الوسائط السياسية العربية المدنية، كالأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، علاوة على نمط التربية العسكرية لهذه الجيوش، ومناخ العلاقات المدنية ـ العسكرية الذى يحوطها، فإن الثورات الشعبية التي تشهدها بعض دول المنطقة، والتي لعبت بعض الجيوش العربية دورًا محوريًا في إنجاحها من عدمه، تطرح تساؤلات بشأن إمكانية تغير مثل هذا الدور «التدخلي» لتلك الجيوش خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش «حارسة» للعملية السياسية، من دون التدخل في توجيه مساراتها، خصوصًا وأن تلك الثورات قد رفعت شعار الديمقراطية والدولة المدنية، في زمن لم يعد يتسع لغير هذه القيم والمبادئ.

استعصاء الاستنساخ

ما من شك في أن النموذج التركي يعانى من مثالب عديدة، لعل أبرزها ملف الأقليات الإثنية، وبعض المشاكل المتعلقة بحرية التعبير، وبينما ادعى الجيش أنه ضامن للديمقراطية، فقد جار عليها من خلال أربع انقلابات عسكرية على السلطة المدنية المنتخبة، في ١٩٦٠،١٩٧٠،١٩٨٠،١٩٩٧. كما لم يقدم النموذج التركي إجابات واضحة لتساؤلات محورية، منها تلك المتعلقة بالعلاقة بين الدين والسياسة، والتي تنعكس سلبًا على قضايا داخلية مهمة، كالحجاب على سبيل المثال. وهناك الكثير مما

يتوجب القيام به، فيما يتعلق بتعميق الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية، وتخفيض حاجز نسبة العشرة في المئة الضرورية، كحد أدنى لتمثيل أي حزب في البرلمان. بيد أن نفر آخر من المراقبين يرى أن عدم مثالية النموذج التركي ربما تعزز من فرص استلهامه عربيًا، خاصة أن اقترابه من المثالية غالبًا ما يصعب من فرص الاستفادة منه.

وعلينا ألا ننسى أخيرًا أن تجارب الدول لا تستنسخ، فأتاتورك نفسه حينما سعى لتقليد النموذج الأوروبي في العلمانية والحداثة، نقله بشكل انتقائي، لم يراع خصوصية الحالة التركية، واختلاف ظروفها عن نظيراتها في الغرب، فكانت علمانيته أصولية مفرطة في العداء للدين، وحقوق الأقليات الإثنية، على نحو أوجد لتركيا مشاكل لا زالت تعانى منها حتى يومنا هذا. والشيء ذاته تكرر مع الحبيب بورقيبة في تونس بعد ذلك بعدة عقود، حيث أخفق في نقل التجربة العلمانية التركية بعد أن تعاطى معها على نحو انتقائي.

ثمة اعتبار آخر مهم يتمثل في وجود شيء من الممانعة الشعبية العربية لمحاكاة «النموذج التركي»، أو غيره. فالشعوب العربية الثائرة أو المنتفضة، منذ انطلاق «الربيع العربي»، لم تبد في غالبيتها، ميلًا لاستلهام النموذج التركي أو غيره، حيث رفعت شعارات مطالبة بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، من واقع خصوصياتها، ورفضت أية وصاية خارجية، أو تقليد تجارب أخرى.

رابعًا: سيناريوهات المستقبل

أعادت التطورات المتلاحقة والتحولات المتسارعة التي تعصف بالمنطقة جراء «الربيع العربي»، والتي كان من أبرزها ارتباك علاقات أنقرة بتل أبيب، ودمشق، وطهران، بالتزامن مع سقوط نظام مبارك، وما تلاه من زيارة أردوغان للقاهرة، والتي دشن خلالها مجلس أعلي للتعاون الاستراتيجي المشترك بين البلدين، أعادت إثراء الجدل مجددًا بشأن مستقبل العلاقات بين تركيا «الصاعدة»، ومصر «الجديدة».

ويمكن الزعم بأن نوايا أنقرة لتعزيز التقارب مع مصر قد بدأت في الاختمار منذ العام ٢٠٠٢، مستندة إلى ما توقعه حكومة «العدالة والتنمية» من فرص، ومغانم هائلة يطويها ذلك التقارب، كون مصر تعد سوقًا واعدة للمنتجات والاستثمارات التركية المتنامية، كما تتمتع بموقع استراتيجي متميز، يجعل منها بوابة مهمة للأسواق الشاسعة، والمصادر البكر للمواد الخام، التي تعج بها القارة السمراء. هذا ناهيك عن توفر ركائز حضارية و جيو ـ استراتيجية مشجعة على تعزيز التقارب بين البلدين، اللذين يعدان أكبر قوتين اقتصاديتين وعسكريتين في المنطقة،علاوة على تنامى رغبتيهما المشتركة في تأكيد سيادة قرارهما في مواجهة الضغوط الأمريكية، والغطرسة الإسرائيلية، من خلال تنسيق مشترك، يكفل صياغة رؤية واضحة ومتكاملة لتعاون ناجز بين البلدين في هذا المضمار، خلال المرحلة المقبلة.

وفي عرضه لتصور أنقرة بشأن مستقبل العلاقات مع القاهرة، أعلن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، يوم ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، بأن بلاده بصدد تدشين تحالف مع مصر «الجديدة»؛ لتأسيس ما أسماه «محور ديموقراطية» جديد في الشرق الأوسط. ولفت أوغلو إلى أن مصر ستصبح محور جهود تركيا في الفترة المقبلة، متوقعًا زيادة استثمارات بلاده في مصر من ١.٥ مليار دولار إلى خمسة مليارات خلال العامين التاليين، وأن تزيد المبادلات التجارية من ٣.٥ إلى خمسة مليارات دولار قبل نهاية عام ٢٠١٢، وإلى ١٠ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، مشددًا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية من أجل توازن القوى الإقليمي. وأضاف أوغلو أن تركيا عرضت رؤية لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط سقطت فيها تحالفاتها السابقة مع سوريا، وإسرائيل، مقابل ازدهار التحالف مع مصر، وهو التحالف الذى يمكنه خلق محور جديد للقوة، في وقت يتضاءل فيه التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، الأمر الذى علقت عليه الصحيفة ذاتها بالقول: «إن نظامًا جديدًا في منطقة تموج بالثورات قد بزغ».

ومن منظور آخر، يحق للمراقب الادعاء بأن جملة التطورات والتحولات الإقليمية التي ألقت بظلالها على المنطقة بجريرة «الربيع العربي»، قد أعطت زخمًا قويًا لمساعي حكومة أردوغان على درب الشراكة مع مصر، التي جاءت زيارته لها متزامنة مع اتجاه شهر العسل التركي ـ السوري إلى الأفول، بجريرة مواقف أنقرة من انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد. فضلًا عن تفاقم التوتر بين أنقرة وتل أبيب، عقب التسريبات الأمريكية عن تقرير «بالمر»، حول حادثة أسطول الحرية التركي، إضافة إلى احتدام الصراع في إقليم شرق المتوسط بين تركيا وقبرص التركية من جهة، واليونان وقبرص اليونانية وإسرائيل من جهة أخرى، علاوة على أطراف إقليمية لها مصالح وحسابات في الإقليم، جلها النفط والغاز، كروسيا، وإيران، ولبنان، ومصر.

ووسط هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، جاءت موافقة حكومة «العدالة والتنمية» على نشر رادارات للدرع الصاروخية الأطلسية على الشطر المقارب لإيران وروسيا من الأراضي التركية، لتحرك الخلافات المزمنة، والمخاوف الكامنة بين أنقرة وهاتين الأخيرتين. ففي حين نددت طهران بهذه الخطوة معتبرة إياها تواطؤًا من تركيا مع الغرب وإسرائيل؛ لمحاصرة بعض دول المنطقة، وتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين، ذهبت موسكو أبعد من ذلك حينما دلفت إلى معادلة الصراع حول ثروات إقليم جنوبي شرقي المتوسط، معلنة عن نيتها تقديم قرض عاجل لقبرص اليونانية، بقيمة اثنين ونصف مليار يورو؛ لدعم مشاريعها الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في الإقليم.

وفي ذات السياق، لاحت محاولات الاصطفاف الإقليمي، التي تقودها طهران ودمشق، بالتعاون مع بغداد، ضد التوجهات والمشاريع التركية الجديدة حيال سوريا وإيران، والهادفة إلى تعظيم مغانم أنقرة، وتقليص خسائرها المحتملة من تداعيات «الربيع العربي». فلقد حملت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بغداد نهاية أغسطس/ آب ٢٠١١، ومباحثاته مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بين ثناياها إيحاءات بجهود تمهيدية لحوار ثلاثي موسع يضم إيران، بغرض بلورة

استراتيجية حازمة لحمل حكومة العدالة على مراجعة مواقفها وحساباتها إزاء الدول الثلاث، كما مشاركتها في الدرع الصاروخية.

وعديدة هي المؤشرات التي تعزز من سلامة هذا الطرح، لعل أبرزها موقف المالكي الأخير والمفاجئ، الذى يربط بين التزام حكومة العدالة بالتعهدات المائية الواجب على تركيا تقديمها للعراق من مياه دجلة والفرات، وبين مصير معاهدة التعاون الاستراتيجي المبرمة بين البلدين. هذا ناهيك عن تهديدات نظام بشار لأسد لحكومة العدالة باستخدام ما بحوزته من أوراق ضغط متعددة، ليس أقلها الورقة الكردية، لإجبار أنقرة على تعديل مواقفها تجاه ما يجرى في سوريا، وهي التهديدات التي تتناغم ومطالبات طهران المستمرة لأنقرة بضرورة مراجعة سياساتها الحالية إزاء سوريا، وإلا ستواجه مشاكل شتى.

وفي سياق ذي صلة، جاءت تهديدات رئيس الوزراء العراقي، نورى المالكي، لأنقرة منتصف شهر يوليو/ تموز ٢٠١٢، بضرورة وقف التعاون مع إقليم كردستان في مجال تصدير نفط ذلك الأخير إلى الخارج عبر تركيا، وإلا تأثرت سلبًا العلاقات بين أنقرة وبغداد، خصوصًا على المستوى الاقتصادي.

وتأسيسًا على ما سبق، يبدو أن محفزات ودوافع إقليمية ودولية عديدة تدفع حكومة «العدالة والتنمية» التركية دفعًا باتجاه التقارب مع مصر؛ بحثًا عن حلفاء وشركاء إقليميين جدد، في ظل التغيرات الجوهرية التي تعترى منظومة العلاقات الإقليمية بجريرة «الربيع العربي».

خامسًا: تحديات

على الرغم من توفر عوامل مشجعة ومتنوعة عديدة على رفع سقف العلاقات بين مصر وتركيا، برأسها تطل تحديات عديدة أمام الجهود المبذولة في هذا المسعى خلال المرحلة الحالية، لعل أبرزها:

اعتبارات داخلية تركية، فإذا كان التلهف التركي صوب تعزيز الشراكة بين أنقرة والقاهرة وليد أفكار وتوجهات حكومة حزب «العدالة والتنمية»، فإن مصير هذا التوجه يبقى محل تساؤل في حال مغادرة حكومة الحزب ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا، إثر أية انتخابات مقبلة، وتزداد تعقيدات هذا الأمر في ظل صعوبة الجزم بأن هذا التوجه قد تحول من رؤية حكومة، أو برنامج حزب، إلى مشروع دولة تركية تواصل السير باتجاهه، بصرف النظر عن شكل الحكومات، أو خلفياتها الفكرية والأيديولوجية.

ففيما يخص عنصر التوقيت، تأتى التحركات التركية لتعزيز التقارب مع مصر حاليًا في خضم «الربيع العربي»، وما يفرضه من تغيرات جسام في هياكل وأشكال الأنظمة العربية، ستترك لا محالة تأثيرات مهمة على بنية وتفاعلات المنطقة ككل. الأمر الذى سيفرض على كافة الفاعلين، من داخلها أو خارجها، إعادة صوغ سياساتهم الخارجية واستراتيجياتهم بما يتماشى والواقع الذى لا يزال بعد قيد التشكل.

ويبدو أن خصوصية التكوين الجيو استراتيجي، كما التركيبة الإثنية لمنطقة الشرق الأوسط، وما تستتبعه من سياسات وتحركات إقليمية ودولية إزاء المنطقة، مضافًا إليها التداعيات المحتملة للربيع العربي، قد تضافرت جميعها لوضع سقف محدد لأى تقارب مصري ـ تركى، يجعله حبيس العلاقات التجارية، والوشائج الثقافية، دون أن يبلغ مستوى التعاون العسكري، أو الشراكة الاستراتيجية. وهو ما بدا جليًا في عدم وجود تسريبات عن إبرام القاهرة وأنقرة أي اتفاق، على أية صورة من صور التعاون العسكري، أو الاستراتيجي بينهما، إبان زيارة أردوغان الأخيرة لمصر، برغم وجود وزير الدفاع التركي ضمن الوفد المصاحب لأردوغان.

ومن شأن حصر العلاقات المصرية ـ التركية في المجالات التجارية والثقافية فحسب، أن يقلص من العوائد التي يتوقعها الطرفان من ورائها، خصوصًا في ظل افتقاد القاهرة للجاهزية والحماسة، فضلًا عن تشعب علاقات تركيا وشراكاتها الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بجاهزية مصر وحماستها لتوثيق عرى التعاون مع تركيا، يجوز القول إن من الصعب عليها خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها حاليًا بلورة سياسة خارجية بعيدة، أو حتى متوسطة المدى، سواء حيال تركيا، أو في أي اتجاه دولي أو إقليمي آخر، وذلك بحكم خصوصية الظرف التاريخي المصري، حيث تشهد البلاد ثورة شعبية أطاحت برأس نظام حكم لأكثر من ثلاثة عقود، وتتلمس سبيلها لإعادة بناء الأطر المؤسسية والدستورية، التي تكفل الانتقال من مرحلة الثورة إلى وضع الدولة. وقد وضحت تداعيات هذا الأمر جلية في احتكار الجانب التركي وحده لمبادرات ومشاريع الشراكة مع مصر، في ظل غياب شبه كامل لأية مبادرات، أو تصورات مصرية مماثلة، أو حتى رؤى واضحة للتعاطي مع تلك المبادرات، وكيفية تفعيلها، وتعظيم الاستفادة المشتركة منها.

كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي. وتُعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصرًا داخليًّا، غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية؛ نظرًا لارتباطها بعملية الصراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة ترتكز على تحقيق المطالب الشعبية، لا سيّما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن القول إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسه في فترة ما بعد الثورة المصرية، قد يؤثر سلبيًّا على سياسات التقارب المصري ـ التركي، خاصة مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضايا الشأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتجاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة.

في غضون ذلك، يواجه طرح وزير الخارجية التركي، داوود أوغلو، بشأن تشكيل «محور للديمقراطية» بين أنقرة والقاهرة؛ ليكون دعامة للشراكة بين البلدين، ورافعة لتوازنات إقليمية جديدة، مشاكل عديدة أبرزها عدم اتساق معدل التطور الديمقراطي في البلدين. ففي الوقت الذى تمضى حكومة العدالة بثبات نحو استكمال بناء جمهورية

جديدة، تنجز خلالها عملية التحول الديمقراطي، عبر مشروع إصلاحي شامل، يستند إلى إرث علماني ودستوري ومؤسسي ودعم غربي، لا يزال التحول الديمقراطي في مصر مستعصيًا، ومكبلًا بتعقيدات، ومفاجآت المرحلة الانتقالية.

ويشكل استمرار الحساسية المصرية الرسمية حيال تركيا عقبة كئود أمام شراكة فاعلة بين البلدين، فخلال العام الأول من المرحلة الانتقالية للثورة المصرية، التي كان يديرها المجلس العسكري، كانت خطب أردوغان وتصريحاته ولقاءاته، المتلفزة والمنشورة، التي أمطر بها المصريين، إبان زياراته الأخيرة للقاهرة، وكانت تدعو إلى إرساء قيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتلبية مطالب الشعوب من أجل العدالة والكرامة والحريات، لا تروق كثيرًا المجلس العسكري، خصوصًا وأن لحكومة العدالة تجربة مدوية في تقليم النفوذ السياسي للجيش التركي، ومناقشة نفقاته وميزانيته السنوية، وإضفاء الطابع المدني على مجلس الأمن القومي التركي، وحصر صلاحياته في نطاق استشاري صرف، بعد أن كان صاحب القول الفصل.

وبعيد انتخاب الدكتور محمد مرسى لرئاسة الجمهورية، وتقلده مهام منصبه في شهر يوليو/ تموز ٢٠١٢، بقيت الحساسية المصرية حيال تركيا، وإن في ثوب جديد، بدا جليًا خلال زيارة أردوغان قبل الأخيرة لمصر، وإعلانه موقفه الواضح الداعم للعلمانية، والديمقراطية، والدولة المدنية، وتأكيده أن حزبه ليس إسلاميًا، هرع الإسلاميون، الذين سبق واستقبلوا أردوغان بوافر الترحاب، للتعبير عن صدمتهم واستيائهم من تصريحاته، وبينما ندد مريدوهم بما اعتبروه مساع تركية فاشلة للهيمنة على المنطقة، شهدت مساعي التقارب بين القاهرة وأنقرة برودًا لافتًا، لم يتردد الأتراك في التعبير عن قلقهم منه خلال الأشهر القليلة التي أعقبت تلك الزيارة.

وفيما يتصل بآليات صنع السياسة الخارجية التركية إزاء دول «الربيع العربي»، وفى القلب منها مصر بالطبع، تبرز حقيقة مهمة مفادها أن حكومة العدالة قد بلورت استراتيجية تصفير المشاكل، وتعزيز الاستقرار والتعاون مع دول المحيط الإقليمي، على افتراض بقاء الوضع داخل الدول العربية على ما هو عليه، من حيث أنظمة الحكم

المتشبثة بالسلطة والمهيمنة عليها، بيد أن «الربيع العربي» قد أفرز تحولات من شأنها أن تربك تلك الاستراتيجية التركية، لا سيّما محورها الاقتصادي الذى يعد قاعدتها الأساسية، إذ قفز حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب من ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى قرابة الـ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مع توقعات تركية لبلوغه ١٠٠ مليار دولار في غضون سنوات قلائل. وهو الأمر الذى دفع بمحللين أتراك وغربيين للتكهن بأن «الربيع العربي» قد يزج بأنقرة للعودة إلى محيطها الغربي وإسرائيل؛ بسبب حالة الصيرورة التي تخيم على المنطقة، والتي قد لا تصب مخرجاتها بالضرورة في مصلحة الأتراك، وإن على المديين القصير والمتوسط.

وبخصوص العوامل الخارجية، يأتي الملف الإسرائيلي على رأس هذه العوامل؛ حيث سيؤثر التدهور المستمر في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول، قدر استطاعته، الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسرائيل، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراعيًا لأقصى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة. غير أن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، يمكنه أن يؤثر سلبًا على الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري، ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية، فإنه بالنسبة لمصر الملف الأبرز، وقضيتها الأساسية منذ قيام الجمهورية المصرية.

ولا أحسب أن واشنطن سترحب بأن يرتقى التفاهم أو التعاون بين القاهرة وأنقرة إلى المستوى الاستراتيجي، الذى قد يفضى بمرور الوقت إلى خلل استراتيجي في موازين القوى الإقليمية يضر بمصلحة إسرائيل، خصوصًا إذا ما تآلفت كل من مصر وتركيا والسعودية، ضمن منظومة إقليمية جديدة، ربما تنجح في إيجاد ركائز صلبة لحوار، أو تفاهم، مع طهران لاحقًا.

خاتمة

أما وقد دلفت كل من تركيا ومصر بالفعل إلى مرحلة الحوار الاستراتيجي، بعد أن توفرت لديهما القناعة، كما الرغبة المشتركة؛ لإجراء تعديلات في موازين القوى الإقليمية بالمنطقة، فإنه يتعين عليهما الحفاظ على عدم تراجع تلك العلاقات إلى الوراء، فإلى جانب قدرتيهما معًا على صناعة السلام بالمنطقة، وتحقيق استقرارها، يمكن لكليهما تحقيق مغانم شتى، وفى أكثر من اتجاه، عبر تقارب بناء. ولما كانت تركيا تحتاج إلى مصر بقدر ما تحتاج مصر إلى تركيا؛ سيكون من الصعب الحديث عن تنافس سلبى على الدور أو الزعامة في المنطقة؛ فكلتاهما دولتان قويتان، ولهما عناصر قوة مختلفة ومتفقة على مستويات عدة، يمكن لها أن تحقق لهما توازنًا في القوى، يحول دون أن يطغى أيٌّ منهما على دور الآخر ومكانته. فالشرق الأوسط حاليًا أحوج ما يكون إلى الحركية التركية، والخبرة المصرية، من أجل إقرار السلام والعدل وتحقيق التقدم والنهضة لدول المنطقة جميعًا.

وما بين فرص وتحديات تكتنف الاستراتيجية التركية الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة علاقات أنقرة وتحالفاتها الإقليمية، خصوصًا مع القاهرة، في وسعنا الادعاء بأن احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية، تبقى مرتهنة، إلى حد كبير، بأمرين مهمين:

أولهما، فينصرف صوب إمكانية تحويله من مجرد توجه ظرفي، ضمن برنامج حكومة، أو ردود فعل حزب حاكم، في بلد متقلب المزاج كتركيا، على اصطفافات وتحولات إقليمية مرحلية مباغتة، إلى مشروع دولة متكامل ومتواصل، بحيث لا يتوارى، أو يتجمد حالة ما إذا أفل عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، خصوصًا أن هناك تيار لا يستهان به داخل تركيا، لا يزال يشكك في جدوى تعزيز التقارب مع الدول العربية، على حساب علاقات تركيا بإسرائيل والغرب، لا سيّما في ظل التداعيات الغامضة المحتملة، التي لازال «الربيع العربي» غير المكتمل يحملها في جعبته.

وأما ثانيهما، فيرتبط بمدى نجاح مصر «الجديدة» في التخلص من حساسياتها المزمنة حيال تركيا وتجربتها اللافتة، واستكمال البنيان المؤسسي، والإطار الدستوري للجمهورية المصرية الجديدة، ثم التحرر من إسار الضغوط والإملاءات الخارجية، والتخلي عن التردد والرهانات الخاطئة على سياسة الوضع القائم، والعمل بدأب ووعى لدراسة المبادرات التركية، توطئة لتفعيلها، وإعادة تكييفها، وتوسيع مجالاتها على النحو الذى يعود بالنفع العميم على طرفيها.

وظني أن مثل هذا التوجه المصري المنشود قد يتطلب تطورًا نوعيًا في فكر ومنهج تيار الإسلام السياسي عمومًا، وجماعة الإخوان المسلمين تحديدًا، ليس فيما يخص العلاقة مع العالم الخارجي فحسب، ولكن فيما يتصل بالعلاقة الشائكة والملتبسة بين الدين والدولة.

obeikandl.com